

## النظر إلى وجه البشرية

سارة كلانسي، أيرلندا

ترجمة: سيد البدوي، مصر

هذا تقديمي، سارة كلانسي، المشاركة الأيرلندية في أسطول الصمود العالمي إلى غزة في العام 2025. لقد أتيحت لنا الفرصة، بعد عودتنا إلى أيرلندا، لتقديم هذا العرض أمام اجتماع مشترك للجنيتين الرئيسيتين في حكومتنا الوطنية، وهذا هو البيان الذي قدّمته. ويمكن للمهتمين قراءة محاولتنا كأشخاص عاديين محاسبة حكومتنا والحكومة "الإسرائيلية" على صفحة "مناقشة اللجنة المشتركة للشؤون الخارجية والتجارة، الثلاثاء، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2025". وهو بيان للجنتي البرلمان المشتركين للشؤون الخارجية والتجارة وللجنة المشتركة للشؤون الأوروبية بخصوص أسطول الصمود العالمي، [البيان الذي يخاطب] الرئيس، والممثلين المنتخبين، وأعضاء مجلس الشيوخ.

بين 29 آب/ أغسطس و7 تشرين الأول/ أكتوبر 2025، شاركتُ في أسطول الصمود العالمي، والذي كان، كما تناهى إلى مسامعكم، عملاً بحرياً يقوم به المواطنون بهدف إيصال المساعدات ومواجهة الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي الذي فُرض على الأراضي الفلسطينية في غزة منذ سنة 2008 من قبل الدولة "الإسرائيلية"، والذي لم يكن ينبغي للحكومات في جميع أنحاء العالم أن تتسامح معه أبداً. جنباً إلى جنب مع عاملين في المجال الإنساني وفنانين وصحافيين وأعضاء برلمانات من أكثر من 47 دولة، أبحرنا تضامناً مع الشعب الفلسطيني وخاصة مع سكّان غزة الذين يعانون مما أطلق عليه كل خبير وسلطة مختصة في هذا الشأن الآن إبادةً جماعيةً. وبما أننا نتحدّث إلى اللجنة المشتركة للشؤون الأوروبية، أودُّ لفت انتباهكم إلى أن أكثر من 150 مشاركاً من دول الاتحاد الأوروبي شاركوا في أسطولنا، بالإضافة إلى أكثر من 350 مشاركاً آخر من دول مختلفة من جميع أنحاء العالم.

لقد كان أسطولنا وكلُّ من كان على متنه جزءاً من عمل غير عنفي، مستقلاً عن جميع الحكومات، وقد تصرّفنا دائماً بطريقة قانونية وبالالتزام تمامً بجميع القوانين ذات العلاقة. كنا، في حقيقة الأمر، نحاول الوفاء بمسؤولياتنا الفردية كأشخاص عاديين للعمل على منع الإبادة الجماعية. والدولة الأيرلندية، بصفتها موقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية، مُلزّمة بالمثل بالتصرّف، لكنها حتى الآن لم تفعل ذلك.

أود أن يتمّ تسجيل هذا هنا في الأويرشتاس (البرلمان) أنه خلال مشاركتي في أسطول الصمود العالمي، تعرّضت

أنا ورفاقي لهجمات خطيرة بالمسيّرات على قواربنا في المياه الدولية والموانئ الأجنبية، ولتهديدات بالسجن لفترات طويلة، وتهديدات بالقصف، كما تعرّضنا كذلك لادّعاءات مضلّة بأننا متورّطون أو داعمون لجماعات مسلّحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ منعنا من القيام بأعمالنا القانونية من قبل البحرية "الإسرائيلية"، حيث تمّ اقتحام قواربنا بالقوة المسلّحة، واحتجّزنا بشكل غير قانوني على متنها، ونقلنا مسافة تزيد على 15 ساعة عن المياه الدولية التي كنّا نبحر فيها، وتمّت سرقة قواربنا ومساعداتنا وممتلكاتنا.

لقد أُجبرنا على البقاء في أوضاع تسبب التوتر، وتعرّضنا للتعامل العنيف، وخضعنا للتفتيش العاري تماماً، ومُنعنا من أيّ اتصال مع العالم الخارجي، وحُرّمتنا من الطعام والماء والأدوية وإمكانية استخدام الحمامات لفترات طويلة تصل إلى 24 ساعة في المرّة الواحدة، ثم سُجّنا بطريقة غير قانونية وضدّ إرادتنا في سجن "كتسيعوت" الشهير الذي تديره "إسرائيل" في صحراء النقب. خلال فترة احتجازنا غير القانوني هناك، تعرّضنا لمعاملة قاسية ومهينة بما في ذلك العنف الجسدي، والحرمان واسع النطاق والمتنوع من حقوقنا الإنسانية، بما في ذلك الحرمان من مياه الشرب والأدوية الأساسية طيلة مدّة احتجازنا غير القانوني. لقد تعرّضنا للتهديد والتحرّش بشكل متكرر، بما في ذلك من وحدات تكتيكية مدجّجة بالسلاح تصل إلى ثمانية أفراد يدخلون زنازيننا مزودّين بالأسلحة الآلية والمسدسات ودروع القمع وأضواء الليد القوية والكلاب الألمانية. ولعلّ من الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك أيّ أساس قانوني للقوات "الإسرائيلية"، سواء قوات "البحرية" أو "الجيش" أو "مصلحة السجون"، للاشتباك معنا أو الاتصال بأسطولنا على الإطلاق. إن كلّ إجراء اتُخذ ضدّنا كان فعلاً عدائياً وغير قانوني من قبل حكومة أجنبية ضدّ مواطنين إيرلنديين. كما يجب أن نوّكد أن هذه الأفعال ضدّنا قد تمّ تنفيذها بمعرفة كاملة من كبار المسؤولين في الحكومة "الإسرائيلية"، وجيش الاحتلال "الإسرائيلي"، و"مصلحة السجون"، وقد استغلّ العديد منهم الفرصة لزيارتنا خلال الاحتجاز وحتى أنهم التقطوا صوراً مع بعض المعتقلين المعروفين.

نريد أن يتمّ اتّخاذ كلّ إجراء متاح ضدّ الطريقة التي عوملنا بها من قبل "إسرائيل"، ونحن لا نطلب ذلك من أجل أنفسنا، بل نطلبه كضربة ضدّ الإفلات المتزايد من العقاب الذي يُسمح لـ"إسرائيل" بالتصرف به. نريد أن يتّخذ هذا الإجراء تضامناً وتعبيراً عن دعم الآلاف من الأسرى الفلسطينيين، والعديد منهم من الأطفال والمراهقين الذين يُحتجزون في هذه السجون نفسها دون أن يُوجّه إليهم أيّ اتّهام بارتكاب أيّ جريمة. لا أدري كيف يمكنني أن أشرح الأمر بشكل أكثر وضوحاً، لكننا رأينا دماءهم على الجدران، وهذا ليس مجازاً. ففي صباح أحد الأيام المبكّرة في سجن "كتسيعوت"، سمعت صرخات بشرية مليئة بالمعاناة لم أسمع مثلها من قبل، تنتقل عبر الهواء الساكن من مكان ما في السجن. وبالنيابة عن ذلك الشخص أياً كان، أناشذكم جميعاً أن تتأكّدوا من أنه حيثما كانت لدينا أيّ سلطة مهما كان حجمها أنه يجب أن تُحاسب "إسرائيل" وتحتمل مسؤولية ذلك بالكامل.

وماذا فعلت حكومتنا، حتى هذه اللحظة، ردّاً على المعاملة المخزية والمهينة وغير القانونية للفلسطينيين، والآن حتى لمواطنيها أنفسهم؟ الجواب هو لا شيء، لا شيء على الإطلاق. لم نر أيّ دبلوماسي يُستدعى، ولم نر أيّ إجراء

قانوني يُباشِر دفاعاً عنّا، ولم نرَ رئيس وزرائنا أو نائب رئيس الوزراء يحتجُّ على الحكومة "الإسرائيلية"، ولم نرَ عقوبة واحدة أو حتى أخفّ أنواع التوبيخ على الاختطاف والاختفاء القسري والمعاملة العنيفة والاحتجاز غير القانوني لمواطنين أيرلنديين ملتزمين بالقانون. في الواقع، استمرّت حكومتنا في تواطئها غير القانوني ومنعدم الأخلاق مع الإبادة الجماعية التي تحدث، والتي حاولنا نحن، على متن الأسطول، التدخّل لمنعها. لا تزال أيرلندا السوق الثانية الأكبر لصادرات "إسرائيل" في العالم. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للفرد، نحن السوق الثانية الفعلية في العالم، حيث تصل صادرات "إسرائيل" بقيمة 3.26 مليار يورو إلى السوق في أيرلندا أو من خلالها. أذكر هذا لأن بعضكم أعضاء في لجنة الشؤون الخارجية والتجارة، وهذا يقع مباشرة ضمن نطاق تأثيركم. إن أيرلندا ليست لاجئاً هيئ الشان في اقتصاد "إسرائيل"، بل لدينا تأثير كبير ونريد منكم أن تستخدموه.

إننا نستمرُّ أيضاً في السماح بتحليق الطائرات فوق مجالنا الجوي للمشاركة في الإبادة الجماعية الجارية، وهو تحدُّ صريح للتراماتنا بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. لقد منحنا حتى إعفاءً مباشراً لرحلة عسكرية أمريكية مستأجرة تحمل ذخائر إلى "إسرائيل" خلال حملة الإبادة الجماعية هذه. كما أننا نواصل السماح بالاستخدام الروتيني للمطار المدني في شانون من قبل الجيش الأمريكي على الرغم من أن الولايات المتحدة قد سلّحت وموّلت ومكّنت كلّ فعل من أفعال هذه الإبادة الجماعية. لم نتمكّن، حتى الآن، من تمرير مشروع قانون الأراضي المحتلة، وذلك على الرغم من كونه جزءاً من برنامج الحكومة وقد كان مطروحاً على الطاولة لأكثر من ثماني سنوات في هذه المرحلة. كما شهدنا زيادة في التجارة بين "إسرائيل" وأيرلندا فيما يُسمى بالسّلع ذات الاستخدام المزدوج، وهي السّلع التي قد تُستخدم لأغراض عسكرية. وفي الاتحاد الأوروبي، الذي نحن عضو كامل ومسؤول فيه، لم نذهب حتى إلى حدّ تعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل"، الاتفاقية التي تمنح وضعاً تفضيلاً للأنشطة الاقتصادية لـ"إسرائيل" داخل الاتحاد الأوروبي. لا أستطيع أن أتصوّر الحالات التي قد تنطبق عليها بنود حقوق الإنسان في تلك الاتفاقية إذا لم تكن مرتبطة بإبادة جماعية فعلية.

يجب أن أوضح الواضح هنا: الفلسطينيون يريدون فقط ما نملكه في جمهورية أيرلندا: الحقّ في الوجود، والحقّ في البقاء في المكان الذي ينتمون إليه، والحقّ في إدارة شؤونهم الخاصة، وانتخاب حكومتهم الخاصة، وتشغيل اقتصادهم بأنفسهم. وقبل أن أنهى، أو أنّ أذكركم جميعاً بما يحدث في غزة، في حال أصبحت الكلمات والعبارات متعبة أو بدأت تفقد معناها:

الرجال والنساء والأطفال يُجوّعون حتى الموت على يد "إسرائيل" في مكان صغير أقل مساحةً من مقاطعة لاوث، بينما على بعد أقل من عشرين كيلومتراً تُمنع من الدخول شاحنات المساعدات المحمّلة بكلّ ما يلزم للحفاظ على حياتهم الثمينة وإنقاذها. وعلى بعد أقل من عشرين كيلومتراً، يواصل "الإسرائيليون" الذهاب إلى المطاعم والنوادي الرياضية وإلى العمل كما لو أن هذا لا يحدث، وكما لو أن حكومتهم لا ترتكب إبادة جماعية نيابة عنهم. كان من الممكن في أقل من ثلاثة أيام ضمان حصول كلّ شخص في غزة على حصص طارئة ومأوى مؤقتة. كان من

الممكن إنجاز ذلك بحلول مساء يوم الجمعة هذا، لكننا جميعاً نعلم أن هذا لن يحدث عندما لا تقف حكومات مثل حكومتنا في وجه الدول العدائية المارقة.

لقد تم تدمير 80٪ من جميع المباني هناك. أجيال من العائلات وسلالات كاملة قد محيت بفعل ما يبدو بوضوح قصفاً متعمداً لمنازل المدنيين والمدارس والمستشفيات والجامعات. إن هؤلاء الناس، الأطفال وكبار السن والبالغين والمراهقين، قد فقدتهم البشرية الآن. لقد تُرك الأطفال الخُدج للموت اختناقاً على أجهزة التنفس الاصطناعي إذ حرمتهم "إسرائيل" من الكهرباء اللازمة لتوفير الأكسجين. وهند رجب، الطفلة التي تبلغ من العمر خمس سنوات، نُحِّل جسدها الضئيل بالرصاص في سيارة حيث كانت قد شاهدت بالفعل قتل والديها. لم يُحاسب أحدٌ على هذه الجرائم. مئات الصحفيين الفلسطينيين الشجعان، وهم الأشخاص الذين ضمنوا أن لا أحد منا أو منكم يستطيع القول إننا لم نكن نعلم بما يحدث، قد قُتلوا... وهذه مجرد أمثلة قليلة من سنوات الرعب هذه.

إن موقف الدولة الأيرلندية وعدم تحركها في مواجهة ما سيُسجَل في التاريخ كواحدة من أعظم الجرائم ضد الإنسانية في العالم هو أمر مُخزٍ. إنه لا يمثّل الناس الطيبين والمخلصين والودودين في أيرلندا، أولئك الذين يعرفون تاريخنا ويريدون أن تقف بلادنا إلى جانب الحقِّ. فإذا كنتم، كأعضاء برلمان، تريدون أن يشعر الشعب الأيرلندي بالفخر بكم، فاعملوا الآن وفوراً على فرض عقوبات على "إسرائيل". وعندما تُروى هذه الأحداث التاريخية، وعندما يكبر آلاف الأطفال [الفلسطينيين] الذين يواجهون الحياة بلا أهل أحياء بسبب أفعال "إسرائيل"، تأكدوا أنكم تستطيعون النظر إليهم في عيونهم والقول لهم: لقد فعلنا كل ما في وسعنا. لهذا السبب أبحر أشخاص مثلنا على متن الأسطول، لنتمكّن من النظر إلى وجه البشرية والقول: فعلنا ما استطعنا إليه سبيلاً، حين استطعنا إليه سبيلاً. أيها الممثلون البرلمانيون: تأكدوا أن أطفالكم سيكونون فخورين بكيفية تصرفكم. شكراً لكم، والحرية لفلسطين